

الفجوة المعرفية (الرقمية/ المعلوماتية)

مفهوم الفجوة المعرفية (الرقمية): تم استخدام مصطلح الفجوة الرقمية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف التسعينات من القرن الماضي للإشارة إلى عدم المساواة الاجتماعية التي بدأت تظهر مع انتشار استخدام أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، حيث أن hamburg and lutgen يقدمان تعريف بسيط للفجوة الرقمية بأنه عدم المساواة في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة واستخداماتها، لكن في الحقيقة نجد أن مفهوم الفجوة الرقمية يأخذ بعدين رئيسيين:

- الأول يشير إلى أوجه عدم المساواة الاجتماعية التي تحدث نتيجة للوصول إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوات.
- الثاني يشير إلى الخصائص التي تميز بين الأفراد والمجتمعات الذين يستخدمونها أو لا يستخدمونها.

فأصحاب البعد الأول يعتقدون أن من أهم أوجه عدم المساواة الاجتماعية في مجال التكنولوجيا هو ضعف مشاركة المرأة في هذا القطاع الذي له تأثير مباشر على العمالة، والبحوث الجامعية، وتطوير تكنولوجيات جديدة، بل وحتى التنمية المستدامة، وهو ما عرفه castano الفجوة بين الجنسين حيث أكد أن هذا النوع من العزل يمكن قياسه من خلال المساواة ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي هذا الصدد تشير الأمم المتحدة أن النساء والرجال فاعلون في التنمية ومستفيدون منها ومشاركة المرأة في ذلك ليست مجرد مسألة عدالة وحقوق إنسانية بل هي أيضا مسألة حساب اقتصادي، لأن تجاهل نصف البشرية لن يجعل من الممكن تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، كما أن الإحصائيات التي أنتجها المعهد الوطني للإحصاء تشير أن المرأة تنفق 26.5 ساعة في الأسبوع في رعاية الأطفال أو أداء الأعمال المنزلية وغيرها من المهام التعاونية غير المدفوعة الأجر، مقارنة بـ 14 ساعة للرجال.

في حين نجد أن غالبية أصحاب البعد الثاني يربطون الفجوة المعرفية برأس المال الفكري أمثال Rogers الذي يعرف الفجوة الرقمية بأنها الفجوة بين الأفراد الذين يستفيدون من الإنترنت وأولئك الذين هم محرومون نسبيا فيما يتعلق بالإنترنت، وهذا المفهوم يفسر سرعة تخصيص المعلومات

من جانب مختلف السكان، كما يظهر rogers الفائدة الكامنة في الابتكار ودرجه هذا الابتكار يوفر الفوائد.

ووجب التأكيد على ان وجود فجوة رقمية يرتبط ارتباطا وثيقا بأربعة عناصر:

- توافر جهاز كمبيوتر أو عنصر آخر من الأجهزة يسمح للأفراد الإتصال بالانترنت.
- امكانية تسجيل الدخول والوصول إلى الشبكة، من المنزل أو العمل أو المكتب.
- معرفة الأدوات الأساسية للوصول إلى تصفح الشبكة.
- القدرة المناسبة على السماح للمستخدم بتحويل المعلومات التي يمكن الوصول إليها على الشبكة إلى معرفة.

أسباب الفجوة الرقمية: من أسباب الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية يمكننا ذكر الأهم وهي كالتالي:

أولا/ الأسباب التكنولوجية:

- سرعة التقدم التكنولوجي: حيث تتطور تكنولوجيا المعلومات بمعدلات متسارعة مما يزيد من صعوبة اللحاق بها من قبل الدول النامية، فجد سرعة تطور عتاد الكمبيوتر، وأبرز المؤشرات على ذلك تضاعف سرعة قيام الرقائق الإلكترونية بالعمليات الحسابية كل 18 شهرا، كذلك تتطور الإتصالات بسرعة بفضل النقلة الرقمية في جميع جوانبها سواء في معدات الإستقبال والإرسال أو في قنوات الإتصال التي تربط بينها ومن المؤشرات الدالة على ذلك تضاعف سعة تبادل البيانات عبر شبكات الإتصالات كل ستة أشهر، كما تمر البرمجيات في الأونة الأخيرة بنقلة نوعية حادة صوب البرمجيات الذكية والنظم الخبيرة والأساليب المتقدمة لهندسة البرمجيات.

- تنامي الإحتكار التكنولوجي: أصبح انتاج عتاد الكمبيوتر ونظم الإتصالات حكرا على قلة من الشركات العملاقة وذلك لإرتفاع الكلفة الإستثمارية لتصنيع عناصر العتاد خاصة المكونات متناهية الصغر، هذا إلى جانب احتكار البرمجيات وخير شاهد على ذلك إتهام شركة مايكروسوفت لكبرى انتاج شركات البرمجيات واحدة تلو الأخرى ليشمل احتكارها بجانب نظم التشغيل (كنظام ويندوز الشهير) شبكات الإتصال المحلية ولغات البرمجة

ووسائل زيادة الإنتاجية وتصفح الأنترنت وأخيرا الإتصالات الهاتفية، بالإضافة إلى احتكار وسائل الإعلام وصناعة السينما ووكالات الأنباء العالمية واستحواذ عدد قليل من مواقع الأنترنت على النصيب الأكبر من زوار هذه المواقع.

- تقاوم الإنغلاق التكنولوجي: حيث تفتشى ظاهرة الصناديق السوداء ليبقى السر حكرا على من يملك مفتاحه، حيث تعمل شركات التطوير على حماية سر الصنعة وجعل منتجاتها مستعصية على أساليب الهندسة العكسية وطرق الإختراق التكنولوجي الأخرى إلى جانب تقنيات المهارات حيث تسعى شركات الإنتاج إلى احتكار التعقد حتى لا ينعم بالتعامل المباشر معه إلا نخبة باحثيها ومطوريها فيتحول مطورو المنتجات النهائية إلى مجرد مجمعين للمكونات البرمجية الجاهزة ويقتصر دور المستخدمين على الإستخدام المحض دون ادراك الجوانب الفنية الكامنة وراءه، ونشير هنا إلى أن مسار تطور التكنولوجيا كان يسير جنبا إلى جنب مع مسار التطور الإجتماعي في الدول المتقدمة وهو ما لم يحدث في المجتمعات النامية مما تولد عنه فجوة زمنية ما بين مستوى التكنولوجيا الراهن ومطالب هذه المجتمعات.

ثانيا/ الأسباب الإقتصادية:

- ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات: نظرا لإرتفاع كلفة انشاء البنى التحتية خاصة في اقامة شبكات الإتصال النطاق العريض ذات السعة العالية لتبادل البيانات، وارتفاع كلفة تطوير محتوى عالي الجودة خاصة فيما يتعلق بالمحتوى الإعلامي ومحتوى الوسائط المتعددة.

- تكثف الكبار والضغط على الصغار: وذلك في اطار صناعة المعلومات من خلال التكتل الإقتصادي على مستوى المؤسسات من حيث التكامل الأفقي والرأسي وتكثيف الرأسمال، علاوة عن التكتلات الإقتصادية ما بين الدول المتقدمة التي تؤدي بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى تقهتت الدول النامية إلى كيانات صغيرة تدور في فلك هذه التكتلات العملاقة.

- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات للأسواق المحلية: حيث تقوم بتوزيع منتجاتها وخدماتها خارج حدودها شاملة السوق العالمية على اتساعها من خلال أسلوب التطويق لمطالب السوق المحلية تاركة الفتات لشركات التطوير المحلية لتضمّر تدريجياً مع تآكل أسواقها.
- انحياز تكنولوجيا المعلومات اقتصادياً لمصلحة القوى على حساب الضعيف: حيث تتناسب كلفة الإتصالات عكسياً مع مستوى الدخل، كما تصمم تكنولوجيا المعلومات وخدماتها لتلبية لمطالب الدول المتقدمة والتي غالباً تكون غير ذات أهمية لمستخدميها في الدول النامية، وعادة ما يحرم هؤلاء المستخدمين من شراء معدات مستخدمة بأسعار زهيدة إذا ما قورنت بالجديدة كما يحدث في الدول المتقدمة لعد توافر وسائل الصيانة اللازمة وتعذر الحصول على قطع الغيار.

ثالثاً/ الأسباب السياسية:

- صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية في الدول النامية بسبب سرعة التطور التكنولوجي من جانب وشدة تداخل أمور التنمية المعلوماتية مع العديد من مجالات التنمية الإجتماعية الأخرى من جانب آخر، فوضع هذه السياسات يحتاج إلى قدر كبير من الإبداع ودرجة عالية من الوعي تفقدها كثير من القيادات السياسية التي تقف حائرة بين قناعتها بأهمية التنمية المعلوماتية وبين كيفية إدراجها ضمن قائمة الأولويات الضاغطة للغذاء والسكن والتعليم والصحة.
- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً على المحيط الجيو معلوماتي خاصة فيما يتعلق بالإنترنت ومن أبرز مظاهر ذلك تشبثها بأن تحتكر مؤسسة ICANN الأمريكية مسؤولية تسيير المهام الأساسية للإنترنت مما يثير القلق من أن تصبح الإنترنت صبغة أمريكية خاصة.
- سيطرة حكومات الدول النامية على الوضع المعلوماتي محلياً تحت دعوى حماية الأمن القومي حيث تفرض سيطرتها على منافذ المعلومات خاصة في مجال الإعلام.
- انحياز المنظمات الدولية إلى صف الكبار حيث تقه هذه المنظمات تحت سيطرة الدول الكبرى وأهمها الملكية الفكرية WIPO ومنظمة التجارة العالمية والإتحاد الدولي للإتصالات .ITU

رابعاً/ الأسباب الإجتماعية والثقافية:

- تدني التعليم وعدم توافر فرص التعلم فقد أضافت التكنولوجيا المعلومات تحديات كثيرة على مستوى مضمون المادة التعليمية نظراً إلى تضخمها أو على مستوى المنهجيات نظراً إلى الإختلاف الكبير بين التعلم عن بعد والتعليم المباشر من خلال المدرس، إلى جانب غياب الثقافة العلمية والتكنولوجية، بالإضافة إلى عامل الأمية والتي تقدر في العالم العربي ب 45% وهي أعلى من متوسط الدول النامية.
- الفجوة اللغوية: حيث تلعب اللغة دوراً رئيسياً في إقتصاد المعرفة لذا يعد التخلف اللغوي تنظيراً وتعليماً واستخدماً ومعالجة آلية بالكمبيوتر من أهم أسباب الفجوة الرقمية، لذا تبدي الشعوب اهتماماً بلغاتها القومية خاصة في علاقتها بتكنولوجيا المعلومات والإنترنت.
- الجمود المجتمعي: حيث تتسم مجتمعات الدول النامية بضعف قابليتها للتغيير لأسباب ترجع إلى منظومة القيم والتقاليد السائدة، أو إلى السياسات البالية والمتخلفة.
- الجمود التنظيمي والتشريعي: لقد توافر البيئة التمكينية التي تتيح مشاركة متوازنة لأحداث التنمية لقطاعات المجتمع الثلاثة الحكومي والخاص والأهلي فهي غير متوائمة مع اقتصاد المعرفة.
- أضف إلى تلك الأسباب تضخم إمكانات المؤسسات الخاصة العاملة في إنتاج المعلومات في الدول المتقدمة وتزايد نفوذها في التأثير على صنع القرار على المستوى الوطني والذي غالباً ما يتعدى الحدود الوطنية إلى المستوى الدولي وخاصة بالنسبة للمؤسسات ذات النشاطات الدولية أو المؤسسات متعددة الجنسية، وهو الأمر الذي أصبح يهدد ديمقراطية الإتصال ويعكس اختلالاً واضحاً في توزيع موارد الإتصال والمعلومات.

تحليل مؤشرات الفجوة المعرفية:

أولاً/ المؤشرات الأساسية: حدد البنك الدولي أربع مؤشرات رئيسية أطلق عليها اسم المرتكزات أو الدعائم الأساسية لإقتصاد المعرفة يمكن من خلال قياس الفجوة المعرفية ضمن منهجية تقييم المعرفة (kam) وهي كالاتي (تقرير الأمم المتحدة حول تنمية الموارد البشرية في العالم العربي 2003م):

- الإطار الإقتصادي والمؤسسي: الذي يضمن بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسة وسوق عمل مرنة وحماية اجتماعية كافية، ويقصد به دور الحكومات في توفير الإطار الإقتصادي والحوافز لمجتمع الأعمال وغيرها من الشروط التي تعمل على رفع اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى الأداء الفعلي للإقتصاد.
- نظم التعليم: التي تؤكد أن المواطنين معدين للإستحواذ أو المشاركة في المعرفة، بقيادة التكنولوجيا والإحتياجات الجديدة يتجه التعليم لإحداث تغييرات كبرى على كل المستويات، وفي مجالات متنوعة تتضمن المنهجيات وقنوات التوزيع، علاوة أن التعليم والتدريب المستمر المعتمد على التكنولوجيا هما من أكثر الخصائص الرئيسية لبيئة اقتصاد المعرفة، حيث السرعة التي تتطور عندها المعرفة والتكنولوجيا والمهارات العالية المطلوبة.
- نظم الإبداع: التي تجمع ما بين الباحثين ورجال الأعمال في تطبيقات تجارية للعلوم والتكنولوجيا، ويقصد بهذه النظم التعاون الواسع والقوي بين الأعمال التجارية ومراكز التفكير من أجل تكوين أو تطبيق المفاهيم الإبداعية والطرق والتكنولوجيات التي تعطي المنتجات والخدمات ميزة تنافسية، مما يشارك في تطوير وتحقيق اقتصاد المعرفة، كعمالة معرفية منافسة ومطلوبة تستطيع تحديث مهاراتها دوريا.
- البنية الأساسية لمجتمع المعلومات: ويقصد بها البنية الأساسية في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى حد هي متقدمة ومنتشرة ومتاحة ورخيصة، ولكن في المفهوم الواسع تتضمن كل البنى الأساسية التي تدعم مجتمع معلومات فعال واقتصاد معلومات فعال، وتوفر لكل الناس امكان الوصول بشكل فعال ومقبول اقتصاديا للمعلومات والإتصالات.

وتستند منهجية تقييم المعرفة للبنك الدولي (kam) على هذه المرتكزات وتحت كل ركيزة من هذه الركائز، تأتي مؤشرات أخرى ضمنية، تقاس أيضا من درجة الصفر إلى درجة العشرة، وهناك ستة حالات لعرض وتحليل نتائج هذه المؤشرات وهي كالآتي:

1 . بطاقة الأداء الأساسية (basic scorecard): يستعمل هذا المقياس أربعة عشرة متغيرا كمقاييس تقريبية لقياس أداء الدول في مجال اقتصاد المعرفة بناء على الركائز المذكورة أعلاه ولإحتساب مؤشري المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة ويسمح بالمقارنة مع سنة الأساس 1995م.

2 . بطاقة الأداء المتخصصة (kam custom scorecard): يسمح هذا المقياس بإختيار أي من المتغيرات الفرعية ومقارنة ما لا يزيد على ثلاث دول في آن واحد، بإستخدام بيانات أحدث سنة متوفرة لمؤشرات المعرفة (knowledge index) واقتصاد المعرفة (knowledge) (economy index) ويبلغ مجموع المؤشرات الرئيسية ستة مؤشرات وينبثق من كل منها مجموعة مؤشرات فرعية .

3 . المقارنة الزمنية (overtime – comparison): تظهر المقارنة الزمنية مقدار تطور الدول من سنة الأساس 1995م إلى أحدث سنة متوفرة ويتم تحديث بياناتها بإستمرار وتضع خط للمقارنة من (45) درجة تكون الدول التي تقع تحت هذا الخط بأن أدائها غير جيد أما التي تقع فوق الخط فإن أدائها جيد، ويتم اختيار ما لا يزيد عن 15 دولة أو مجموعة ويعطي جدول مقارنة بين سنة 1995م وأحدث فترة زمنية متوفرة ويتم أيضا استخراج مقدار الفجوة المعرفية في هذا الجدول بين الفترتين وهو الفرق بينهما لمعرفة مدى ارتفاع المؤشر أو انخفاضه.

4 . مقارنة دولية (cross-ciuntry comprison): في هذا المقياس يتم اختيار ما لا يزيد عن 20 دولة لإجراء مقارنة بينها لبعض المرتكزات الأربعة أو جميعها ويسمح للمقارنة مع سنة الأساس 1995م مع أحدث سنة مقارنة متوفرة.

5 . المؤشر العام (kei and ki index): يوفر البرنامج جدولا كاملا يحتوي على مؤشرات المعرفة بشكل عام لجميع الدول المتوفرة في قاعدة البيانات للبرنامج تم فرزها وفهرستها، وفي حالة فقدان معلومات عن أي المرتكزات لدولة معينة فلا يتم احتساب المؤشرات لتلك الدولة.

6 . خارطة العالم (world map): في هذا المقياس توجد أسماء دول بألوان مختلفة كل لون يعكس أداء هذه الدولة ومساهمة كل منها في تحديد الإستعداد العام للمعرفة واقتصاد المعرفة عن طريق خارطة لدول العالم، تم ترميزها بستة ألوان يعكس كل لون منها وضع هذه الدولة واستعدادها بالنسبة لإقتصاد المعرفة من 1995م إلى أحدث سنة متوفرة، ويشير الصفر إلى أقل مستوى والعشرة إلى أعلى مستوى.

وينتقد بعض الباحثون والكتاب المقارنات والمقاييس (3،4،5،6) بأنها تعطي المؤشر الإجمالي دون أن يكون هناك مرتكزات ومؤشرات فرعية فلا يمكن معرفة العوامل المؤثرة في ارتفاع أو

انخفاض المؤشر الإجمالي وتستخدم فقط عندما يكون المطلوب معرفة ومقارنة مؤشر اقتصاد المعرفة لدولة معينة بشكل عام دون الخوض في تفاصيله الفرعية، أما إذا كان المطلوب معرفة تفاصيل المؤشرات وقياسها فيتم ذلك باستخدام إحدى الطريقتين الأولى والثانية (بطاقة الأداء الأساسية أو بطاقة الأداء المتخصصة) لتبقى هي الأفضل في إجراء المقارنات الدقيقة⁽¹⁾.

وهناك من يضع المؤشرات المتعلقة بالفجوة المعرفية في العناصر التالية:

1 . مؤشر الكثافة الإتصالية: وهو من وضع الإتحاد الدولي للإتصالات I U و يقاس بعدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل مئة فرد، وسعة شبكات الإتصالات من حيث تدفق البيانات.

2 . مؤشر التقدم التكنولوجي: وتقاس بعدد الكمبيوترات وعدد المستخدمين من الأنترنت، وحياسة الأجهزة الإلكترونية كأجهزة الفاكس والهواتف وما شابه من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات.

3 . مؤشر الإنجاز التكنولوجي: ويقاس بعدد براءات الإختراع وعدد تراخيص استخدام التكنولوجيا وحجم الصادرات من منتجات التكنولوجيا العالية والمتوسطة منسوبا إلى حالي الصادرات بالإضافة إلى متوسط سنوات التحصيل الدراسي.

4 . مؤشر الجاهزية الشبكية: ويقاس بمستوى البنية التحتية لمجتمع المعلومات في القطاعات الرئيسية الثلاث الحكومي والخاص والأهلي، ومدى تأهل الأفراد الأسواق ومدى تجاوب البيئة التشريعية والتنظيمية مع النقلة النوعية لمجتمع المعلومات.

5 . استخدام وسائل الإعلام: وهو من وضع منظمة اليونسكو ويقاس بدلالة عدد وسائل الإعلام الجماهيري من أجهزة الراديو والتلفزيونات والصحف والمجلات على مدى اعتماد الإعلام الجماهيري على المصادر المحلية، منسوبا إلى المصادر الخارجية كوكالات الأنباء العالمية، وبرامج التلفزيونية المستوردة.

6 . مقياس الذكاء المعلوماتي: وهو من أصعب المؤشرات قياسا نظرا إلى حداثة مفهوم الذكاء الجمعي ولید التفاعلات ما بين الأفراد والجماعات ويمكن قياسه بعدد الجماعات العائلية، وحلقات النقاش عبر الأنترنت، وعناصر الربط بين موقعها وكذا ظواهر تضافر المعلوماتي الأخرى من قبل

¹ - حامد كريم الحدراوي، سجاد محمد عطية الجنابي: الفجوة المعرفية بين الدول العربية والأجنبية بحسب منهجية تقييم المعرفة (KAM)، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 30، سنة 2013، العراق، ص116/118.

مشاريع التطوير الجماعية والأوراق العلمية التي يشترك فيها أكثر من مؤلف، وعدد اللقاءات العلمية ونطاق الموضوعات التي تتناولها.

7. الرقم القياسي للنفاذ الرقمي: وهو رقم قياسي جديد من وضع الإتحاد الدولي للاتصالات ويقوم على عدة عوامل تؤثر في قدرة بلد ما على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي البنية التحتية، والإستطاعة المادية والمعرفة النوعية من حيث سعة نطاق تبادل المعلومات.

ونظرا لوجود سلبيات اضافية قرر الإتحاد الدولي للاتصالات عند 2009م اصدار مؤشر أكثر تطورا وذو دلالة احصائية ومصداقية ومصادق عليه، من طرف هيئات الجودة وهو مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDI development index، وهو مؤشر مركب يجمع أحد عشرة مؤشرا في مقياس مرجعي واحد يستعان به لرصد ومقارنة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان وعلى مر الزمن والأهداف الرئيسية من هذا المؤشر هي قياس ما يلي:

- مستوى تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها عبر مرور الزمن في البلدان وتجربة هذه البلدان نسبة إلى تجربة البلدان الأخرى.
- التقدم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من البلدان المتقدمة والنامية.
- الفجوة الرقمية أي الفارق بين البلدان من حيث تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيها.
- تنمية امكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى قدرة البلدان على الإستفادة منها، لتعزيز النمو والتنمية.

وتحسب نقاط المؤشر انطلاقا من ثلاث نقاط فرعية، فالمؤشر الفرعي المتعلق بالنفاذ يقيس التأهب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ يتبين مستوى البنية التحتية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستوى النفاذ، بينما يسجل المؤشر الفرعي المتعلق بالإستعمال كثافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ يتبين مستوى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمع، ويجمع المؤشر الفرعي المتعلق بالمهارات معلومات عن القدرة أو المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعتبر أمرا حاسما لتسخير الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة لتعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية، والجدول التالي يوضح مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

النفاز إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1 . عدد الإشتراكات في خدمة الهاتف الثابت لكل 100 نسمة 2 . عدد الإشتراكات في الهاتف الخليوي لكل 100 نسمة 3 . عرض النطاق الدولي للإنترنت (بالثانية) لكل مستعمل إنترنت. 4 . النسبة المئوية لعدد الأسر التي لديها حاسوب 5 . النسبة المئوية للأسر التي تتمتع بالنفاز إلى الإنترنت
استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
6 . النسبة المئوية لعدد الأفراد الذين يستعملون الإنترنت 7 . عدد الإشتراكات في خدمة النطاق العريض (السلبي) الثابت لكل 100 نسمة 8 . عدد الإشتراكات في خدمة النطاق العريض (اللاسلكي) لكل 100 نسمة
المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
9 . معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين 10 . المعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدراس الثانوية 11 . المعدل الإجمالي للإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي (المرحلة ما بعد الثانوية)

المصدر: الإتحاد الدولي للاتصالات: تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015، ملخص تنفيذي، ص11.

وقد أكد تقييم مستقل له أجري حديثاً أن موثوقيته عالية جداً من الناحية الإحصائية وأن منهجيته ومقاييسه يتسمان بالرصانة، وخلص التقييم إلى أن هذا المؤشر قد وضع طبقاً لمعايير الجودة الدولية وأختبر تبعاً لأحدث أساليب التحليل الإحصائي.